

مقتل 41 شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في أيلول 2018

جميعهم على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 2 تشرين الأول 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب في أيلول.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يحظر القانون الدولي بصورة تامّة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المذلة وهو بمثابة قاعدة عُرفية من غير المسموح للدول المسّ به أو موازنته مع الحقوق أو القيم الأخرى، ولا حتى في حالة الطوارئ، وإنّ انتهاك حظر التعذيب يُعتبر جريمة دولية في القانون الجنائي الدولي ويتحمّل الأشخاص الذين أصدروا الأوامر بالتعذيب أو لم يمنعوا حدوثه المسؤولية الجنائية عن مثل هذه الممارسات، وعلى الرغم من ذلك ففي سوريا يستمرّ نهج التعذيب بشكل نمطي آلي وعلى نحو غاية في الوحشية والسادية، ويحمل في كثير من الأحيان صبغة طائفية وعنصرية، ولا سيما في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، الذي كان ولا يزال المرتكب الأبرز والرئيس لجريمة التعذيب. لقد لجأت قوات النظام السوري منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إلى سياسة الاعتقالات التعسفية العشوائية والمركّزة، وبالتزامن مع عمليات الاعتقال والإخفاء القسري، بدأنا نُسجّل حوادث الوفيات بسبب التعذيب، بشكل شبه يومي ومارست قوات النظام السوري أساليب غاية في الوحشية بغرض الانتقام والقتل، وكوسيلة للتخلص من المعارضين المحتجزين وأعدادهم المتزايدة، ولتركيع وإخضاع الحراك الشعبي وإرهابه وإذلاله وتشريده، وقد رصدنا أبرز هذه الأساليب في دراسة موسّعة صدرت عام 2014.



ارتكبت الأطراف الأخرى جريمة التعذيب وإن كان بشكل أقل من النظام السوري إلا أننا رصدنا تزايداً ملحوظاً منذ عام 2015 في وتيرة سقوط الضحايا بسبب التعذيب على يد الأطراف الأخرى بشكل خاص تنظيم داعش الذي استطاع تأسيس مراكز احتجاز عدة، وجهازاً خاصاً للاعتقال والتعذيب في المناطق الخاضعة لسيطرته، وكذلك قوات الإدارة الذاتية الكردية التي مارست أساليب تعذيب مُشابهة للنظام السوري خاصة تجاه المُتَّهَمين بالانتماء إلى فصائل في المعارضة المسلحة وأقربائهم، كما حملت بعض عمليات التعذيب صبغة عرقية.

وعلى الرغم من أن ممارسات التعذيب التي نفذتها قوات في المعارضة المسلحة لم تصل إلى كونها أعمالاً مُتَّسقة على نطاق واسع ضد المدنيين إلا أننا رصدنا تزايداً في وتيرة هذه الممارسات وفي حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة منذ تشرين الثاني 2016.

لم تميّز هذه الأطراف جميعها في عمليات القتل بسبب التعذيب بين طفل وسيدة وكهل حيث وثّقنا مئات حالات القتل بحقهم؛ بهدف ترقيق فئات الشعب كافة وبثّ الرُعب بينهم. وقد لجأ العديد منهم إلى تبليغ ذوي الضحية عن مقتله دون تسليم أيّ جثمان، كما عمد النظام السوري إلى إجبار توقيع ذوي الضحية على أوراق تثبت أن الضحية توفى لأسباب صحية لا علاقة لها بالتعذيب دون أن يروا جثمانه.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لا بُدّ من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ولا تزال جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.

منهجية:

يرصد التقرير حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على يد الأطراف الخمسة الرئيسية (قوات النظام السوري - التنظيمات الإسلامية المتشددة - قوات الإدارة الذاتية الكردية - فصائل المعارضة المسلحة - جهات لم نتمكن من تحديدها)، التي تمكّننا من توثيقها في أيلول، كما يستعرض التقرير أبرز هذه الحالات.

استند التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التّحقيق وجمع أدلة وبيانات،



لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان كحال بقية المنظمات الحقوقية من زيارة مراكز الاعتقال التابعة لقوات النظام السوري بسبب الحظر المفروض على أعضائها، وكذلك هو الحال بالنسبة لمراكز الاعتقال لدى بقية أطراف النزاع.

نحصل على المعلومات الخاصة بضحايا التعذيب في سجون النظام السوري من خلال الحديث إما مع معتقلين سابقين أو مع ذوي الضحايا أو أصدقائهم، ومعظمهم يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين، ويبقى تأكيد الوفاة بنسبة تامة خاضعاً لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، ونظراً لما نُعانيه من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق فإن ما ورد ذكره في هذا التقرير يُمثّل الحد الأدنى من الانتهاكات الحقيقية التي تتم ممارستها.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا](#).

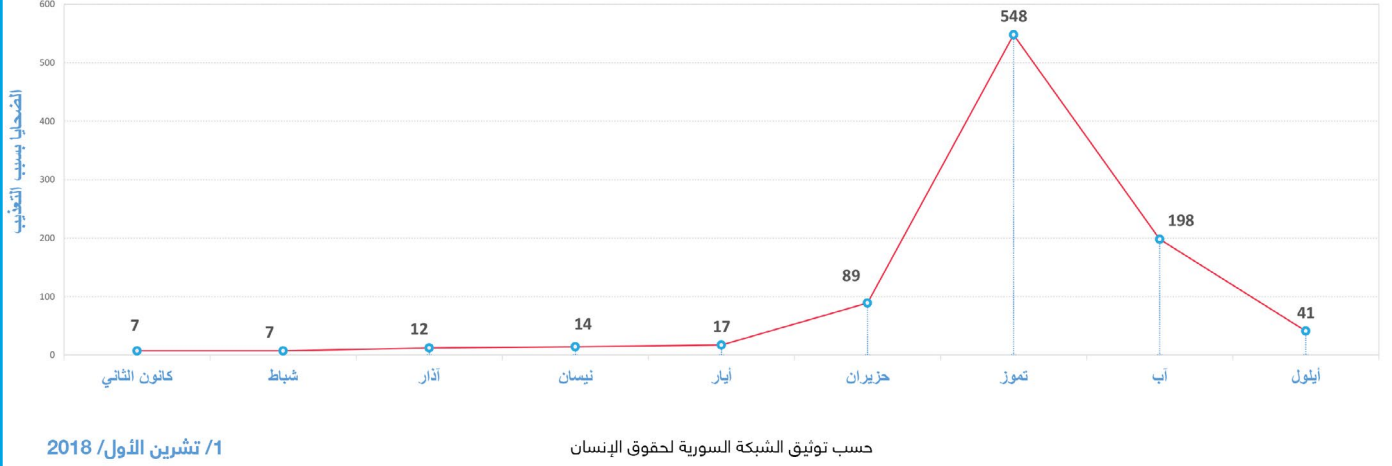
سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول -لشهر الرابع على التوالي- استمرار عمليات الكشف عن مصير العديد من المختفين قسراً لدى النظام السوري، حيث لا تزال بعض الأسر تعلم بوفاة ابنها عبر دوائر السجل المدني التابعة للنظام السوري إما أثناء مراجعتها للدائرة لإجراء المعاملات المدنية أو عبر نشر تلك الدوائر قوائم اسمية للمختفين الذين توفوا بسبب التعذيب دون تحديد سبب الوفاة ومكانها، وقد أصدرنا [تقريرين](#) [يوثقان](#) هذه الواقعة.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب منذ بداية عام 2018:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى أيلول من العام ذاته 933 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا، بينهم 911 على يد قوات النظام السوري. توزعت حصيلتها الإجمالية شهرياً على النحو التالي:





باء: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في أيلول 2018:

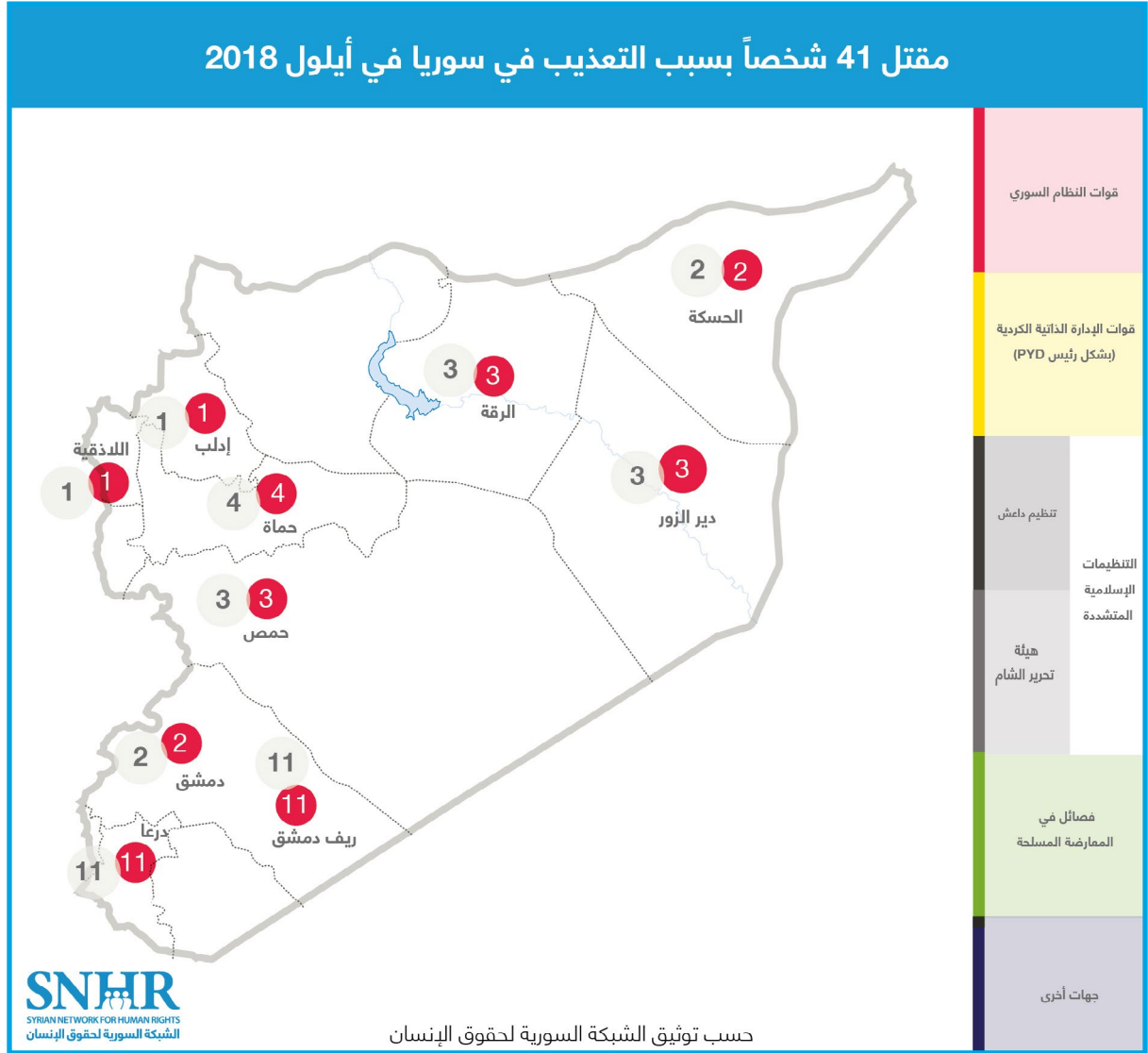
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 41 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية في أيلول، جميعها على يد قوات النظام السوري.

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 حتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين.

محافظة ريف دمشق ودرعا سجّلتا الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغت 11 شخصاً في كل منهما.



توزعت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات على النحو التالي:



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في أيلول فهي:
4 طلاب جامعيون، 1 رياضي، 1 موسيقي، 1 طفل.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب في أيلول:

طلاب جامعيون:

عصام محمد شرف، طالب جامعي في كلية الهندسة المعلوماتية، من مواليد عام 1989، من أبناء مدينة نوى بريف محافظة درعا الغربي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 15/ كانون الثاني/ 2013 من مكان وجوده في جامعة دمشق، وحصلنا يوم الإثنين 3/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.





محمد نور الدين المصري

محمد نور الدين عبد الخالق المصري، طالب جامعي في كلية الحقوق في جامعة دمشق، من مواليد عام 1994، من أبناء مدينة درعا، الأحد 25/ حزيران/ 2017 اعتقلته قوات النظام السوري، وحصلنا يوم الأربعاء 19/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب يوم الخميس 21/ أيلول/ 2017 داخل أحد مراكز الاحتجاز.



مضر العجيل

مضر إبراهيم العجيل، طالب جامعي في كلية الآداب/ قسم اللغة الإنكليزية، ناشط في الحراك الشعبي، من أبناء حي الأمين وسط مدينة الرقة، من مواليد عام 1985، الثلاثاء 21/ كانون الثاني/ 2014، اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده في مدينة طرطوس، وحصلنا يوم الأحد 23/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في عام 2015 داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.

جمال الجمال، طالب جامعي في كلية الحقوق، من أبناء مدينة المعصمية غرب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1990، حصلنا يوم الثلاثاء 25/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في عام 2014 داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

موسيقيون:



محمد ديب أبو الرز

محمد ديب محمود أبو الرز، فلسطيني سوري، طالب جامعي في كلية علم الاجتماع في جامعة دمشق، عضو في فرقة بيسان للتراث الفلسطيني، وعمل لدى فرقة العاشقين وفرقة أنانا وفرقة وزارة الثقافة السورية، من أبناء مخيم خان الشيخ غرب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1967، اعتقلته قوات النظام السوري في عام 2014 لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، حصلنا يوم الخميس 13/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.



رياضيون:

علاء مد الله الجندي، لاعب كرة قدم في نادي نوى الرياضي، من أبناء مدينة نوى بريف محافظة درعا الغربي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 20/ تموز/ 2014 وحصلنا يوم الثلاثاء 11/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

أطفال:

عدي صبري الحلو، فلسطيني سوري، من أبناء مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، يبلغ من العمر 17 عاماً حين اعتقاله، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 6/ حزيران/ 2014 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مخيم اليرموك، وحصلنا يوم الإثنين 24/ أيلول/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

مارسَ النظام السوري التعذيب عبر عدة مؤسسات على نحو سياسة مؤسسية نمطيّة، وفي إطار واسع، وهذا يُشكّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرقى إلى الجرائم ضدّ الإنسانية، وقد وصل في كثير من الأحيان إلى انتهاك حقّ الحياة بشكل كثيف، كما تُشكّل تلك الجرائم التي مورست بعد بدء النزاع المسلح الغير دولي بشكل منهجي وواسع النطاق خرقاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جرائم حرب، وقد ثبت أنّ النظام السوري على علم تام بها، وعلى يقين أنّ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية سوف تؤدي حتماً إلى الوفاة لكنه لمّا يقيم بفعل أي شيء حيالها، ولها يفتح أيّ تحقيق، أو يُحاسب المتورطين بها، بل قام بشرعنة جرائمهم، ومحاولات لإخفاء وطمس الأدلة الجنائية.

إنّ المحاكمات الشكلية التي أجراها تنظيم داعش للمحتجزين لديه تنتهي بالحكم على المحتجز بالموت بالتعذيب أو الإعدام الميداني والقتل بطرق وحشية مبتكرة، ولا تُراعي أيّاً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وهذا يُشكّل جريمة حرب.

لم ترعِ قوات الإدارة الذاتية الكردية في هذا الخصوص مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، وتُشكّل ممارسات التعذيب التي تقوم بها بحقّ خصومها على خلفية النزاع المسلح الغير دولي جريمة حرب.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

تُشكّل أفعال التعذيب التي تقوم بها فصائل في المعارضة المسلحة مخالفةً صريحةً للقانون الدولي لحقوق الإنسان لدى ممارستها بحق الأهالي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وللقانون الدولي الإنساني في حال مورست بحق أحد خصومها في النزاع المسلح الغير دولي، وترقى إلى جريمة حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- تجديد مطالبة النظام السوري بضرورة الالتزام بوقف عمليات التعذيب، والطلب الفوري بكشف مصير الضحايا بسبب التعذيب، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- الضغط على الحكومة السورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 2042 و 2139 و 2254 وفي حال تكرار عدم التزام الحكومة السورية كما هو الحال منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا لا بُدَّ من اللجوء إلى الفصل السابع لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز
- يجب على روسيا التوقف عن عرقلة رفع الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يتوجب على جميع الأذرع الإغاثية التابعة للأمم المتحدة البحث عن الأسر التي فقدت مُعيلها أو أحد أبنائها بسبب التعذيب، وضمان إيصال المعونات إلى مُستحقيها بشكل مستمر، والبدء بعمليات إعادة التأهيل.
- المعاقبة الفورية لجميع الأفراد المتورطين في ماكينه التعذيب.

إلى المجتمع الدولي:

- يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود الماديّة والأمنية في سبيل ذلك.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب.
- تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحليّة التي تهتمّ برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأسراهم.
- تقديم الدّعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحليّة التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.



إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM):

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى النظام السوري:

- فتح تحقيق فوري في جميع حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز، والتوقف عن ارتكاب ممارسات ونمطية التعذيب التي تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وترتكبها أجهزته بشكل يومي.
- يجب تعليق أحكام الإعدام كافة؛ لأنها صادرة بناء على اعترافات مأخوذة تحت التعذيب الوحشي.
- السّماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية إلى مراكز الاحتجاز.
- اتخاذ إجراءات فوريّة لوقف أشكال التعذيب كافة، وتحسين ظروف مراكز الاحتجاز، والتعهد بحماية عشرات آلاف المعتقلين من التعرّض للتعذيب والإهانة.
- إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسراً.
- يتحمّل النظام السوري مسؤولية الوفيات بسبب التعذيب، وعليه البدء مباشرة في تعويض أسر الضحايا كافة.

إلى المنظمات الإسلامية المتشدّدة:

يتوجب مراعاة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق والسجون التي تخضع لسيطرتها، وإيقاف أشكال التعذيب كافة داخل مراكز الاحتجاز.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

- مراعاة أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء المحاكمات الغير قانونية، وإيقاف جميع عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
- السّماح الفوري للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان الموضوعية بزيارة جميع مراكز الاحتجاز، وعدم وضع المعتقلين في مراكز احتجاز سرّية.
- محاسبة جميع الأفراد المتورطين بعمليات تعذيب، وطردهم بشكل مباشر.



إلى الإدارة الذاتية الكردية:

- الالتزام بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتوقف عن استخدام التعذيب بحق الخصوم السياسيين، أو العسكريين، وفتح تحقيقات للمتورطين في هذه الجرائم، ومحاسبتهم.
- الإفصاح عن جميع المعتقلين ونشر قوائم بأسمائهم، ونشر مواقع وأماكن مراكز الاحتجاز السريّة، والسّماح للأهالي والمنظمات الحقوقية بزيارتهم.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنُشطاء الذين ساهموا بشكل فعّال في خروج التقرير على هذا الشّكل وخالص العزاء لذوي الضحايا وأصدقائهم.



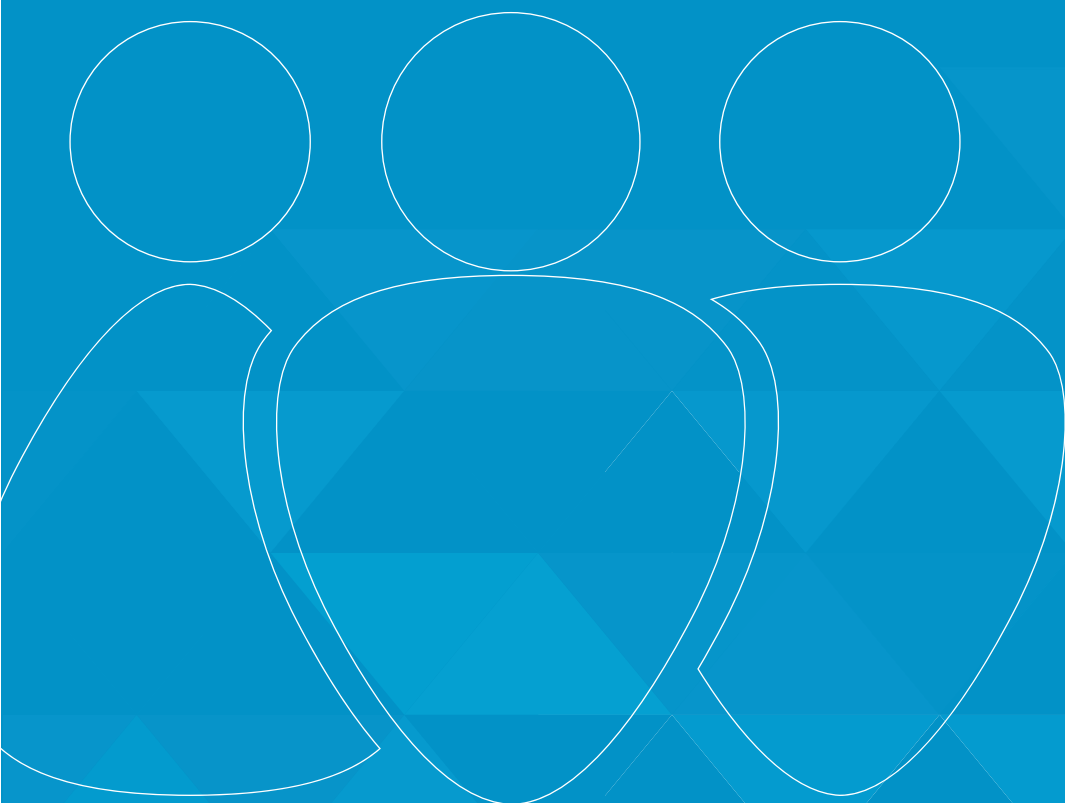
snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

10



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

